تاريخ الاستلام:2023/10/10 تاريخ القبول:2023/10/25 تاريخ النشر: 2023/12/15م

مجلة علمية محكمة نصف سنوية – تصـدر عن كلية الآداب الزاوية – جامعة الزاوية
العدد الثاني والأربعون – ديسمبر – لسنة 2023

منهجية الإمــام مالك الحديثية في قبُـول الـرّواية

محمد عمر التومي السفح
قسم الدّراسات الإسلاميّة– كلية الآداب بالزاوية– جامعة الـزّاويــة
الزاوية – ليبيا
EMAIL: M.alsafah@zu.edu.ly

Imam Malik's Hadith methodology in accepting the narration

Muhammad Omar Al-Toumi Al-Safa
Department of Islamic Studies - Faculty of Arts in Zawia - University of Zawia
Al-Zawiya - Libya
EMAIL: M.alsafah@zu.edu.ly

المُقـــدّمـــة

بســـم الله الرحمـن الـرحـــيم

يُعدّ الإمام مالك بن أنس– رحمه الله تعالى– من الأئمّة المتبُوعين، صاحب المذهب الشّهير الذي يتبعه خلق كثير من أهل الإسلام وخاصّة أهل أفريقية والمغرب الأقصى، وقد صنّف الإمام مالك في الحديث، وكان أوّل من جمع الأحاديث ودوّنها في مصنفٍ جامعٍ، وكان قبل ذلك يُجمع الحديثُ مع غيره من الفتاوى الفقهية والتّفسير وغيره من العلوم، إلاّ أنّ الإمام مالك كان له السّبق في هذا المجال، وكان ذلك في كتابه الشّهير

(الموطأ) وقد نقل في هذا الكتاب الأحاديث الكثيرة التي فاقت الخمس مائة حدياً، وقد حرص في نقلها على التّحري والضّبط قدر استطاعته، فرسم بذلك منهجاً، وطريقاً في كيفيّة جمع الأحاديث، وحفّز الهمم في اقتفاء أثره، واتّباع طريقته، حتى صارت كل الأحاديث التي جَمعت الصّحيح، والسُّنن، عالة على كتابه الموطأ ولمن جاء من بعده، وبذلك كان لزاماً على الباحثين التّعرف على ضوابط جمعه لتلك الأحاديث، وطريقة قبُوله للرّواية وشروط ذلك، فكان هذا البحث مختصّاً بإيجاد هذه القواعد التي استخدمها هذا الإمام وإبرازها وإظهارها، والتّعرف على المنهجيّة التي خطّها في الوصول إلى تأليف كتابه الموطأ، فكان عنوانه **(منهجيّة الإمام مالك الحديثيّة في قبُول الرّواية)**

وقد استخدمت في هذا البحث منهج الاستقراء وذلك لطبيعة الموضوع.

الدّراسات السّابقة: وجدت بعض الدّراسات تتحدّث عن منهجيّة الإمام مالك من ذلك: منهجيّة الإمام مالك في إثبات العقيدة، وهي رسالة ماجستير للباحث سعود بن عبد العزير الدعجان، إشراف: د حماد بن محمد الأنصاري، ود علي بن عبد الرحمن الحذيفي، ود عبد الكريم بن مراد الأثري، ط 1427هـ، الموافق،2006م دار الأثار للنشر والتوزيع، السعودية، ولكن كان يتحدث فيها عن عقيدة الإمام مالك ومصدر أخذه للعقيدة، ولم يتطرّق إلى شُروط قبُول الرّواية.

وأيضاً كتاب «منهجية الإمام مالك الأصولية خصائصها وآثارها»، لصاحبه الدكتور «محمد التمسماني الإدريسي» مؤلف لطيف الحجم تعرض فيه مؤلفه إلى منهجية الإمام مالك – رحمه الله– الأصولية مع ذكر مسالك أئمة المذهب في الاستدلال والاستنباط.

قال في مقدمة الكتاب: "وإنّني لا أهدف من هذا البحث المتواضع إلى وضع خطة شاملة لاستخلاص أصول الإمام، وتقصي الحديث عن طريقته ومنهجيته، فإنّ ذلك يحتاج إلى جهد متواصل، لا يُسعف الوقت المقترح والمُتاح به، وإنّما المُراد التعريف بالمنهجية، واستبانة بعض خصائصها وتوضيح بعض معالمها وآثارها" طبع الكتاب بمطابع الشويخ تطوان: ط 1433هـ/**2011**م ومن عنوان بحثه يرمز إلى منهجية مالك الأصولية، وليست الحديثية.

المُصطلحات والمفاهيم: وقد استعملت بعض المُصطلحات في بحثي، وهي رموز لبيان تلك المعاني، منها: تح/ ويرمز إلى اسم المحقق، ط/ ويرمز إلى رقم الطبعة، د/ن: ويرمز إلى دار النشر، ت/ ويرمز إلى تاريخ وفاة المؤلف...

وقد قسّمت البحث إلى ستّة محاور فكانت المقدّمة، ويليها تمهيد فيه نسب الإمام وشيء من سيرته، ومنزلته العلميّة وثناء العلماء عليه، ثمّ المحور الأوّل: عدم روايته إلاّ عن ثقةٍ عندهُ، المحور الثّاني: التزامُ الإمامُ مالكٍ بذكرِ الثّقات في رواياته. المحور الثّالث: شدته على أهل العراق. المحور الرّابع: تثبته في الاحتجاج بالحديث. المحور الخامس: صيانة الرّاوي لحديثه حتّى يُؤديه. المحور السّادس: المعرفة بما يُحدّث مع الفضل والعبادة. ثمّ مسألة: تحدّثتُ فيها عن رواية مالك للرّوايات المنقطعة، والمراسيل، والبلاغات، ومُلخّص للبحث، ثمّ خاتمة وفيها النتائج التي توصلت إليها، ومن ثمّ، قائمة المصادر والمراجع...

تمهيد

نسبهُ وسيرتهُ:

الإمام مالك: أبو عبد الله، مالك بن أنس، بن مالك، بن أبي عامر، بن عمرو، بن الحارث بن غميان – بغين معجمة وياء تحتها نقطتان – ويُقال عُثمان – بعين مهملة وثاء مثلثة – ابن جثيل – بجيم وثاء مثلثة وياء ساكنة تحتها نقطتان – وقال ابن سعد: هو خثيل بخاء معجمة، ابن عمرو بن ذي أصبح الأصبحي المدني إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأعلام، أخذ القراءة عرضاً عن نافع بن أبي نعيم، وسمع الزُّهري ونافعاً مولى ابن عمر، رضي الله عنهما، وروى عنه الأوزاعي ويحيى بن سعيد، وأخذ العلم عن ربيعة الرأي، وقد تقدم ذكره ثم أفتى معه عند السلطان. وقال مالك: قل رجل كنت أتعلم منه ومات حتى يجيئني ويستفتيني، وقال ابن وهب: «سمعت منادياً ينادي بالمدينة: ألا لا يفتي النّاس إلاّ مالك بن أنس وابن أبي ذئب»

وكان مالك إذا أراد أن يُحدّث توضأ وجلس على صدر فراشه وسرّح لحيته وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة ثم حدّث، فقيل له في ذلك فقال: أحب أن أعظّم حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ولا أحدّث به إلاّ مُتمكناً على طهارة، وكان يكره أن يُحدّث على الطّريق، أو قائماً، أو مستعجلاً، ويقول: أحب أن أتفهّم ما أُحدّث به عن رسول الله صلّى الله

عليه وسلّم، وكان لا يركب في المدينة مع ضعفه وكبر سنّه، ويقول: «لا أركب في مدينة فيها جثّة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مدفُونة»[1]

وكانت ولادته في سنة خمس وتسعين للهجرة، وحمل به ثلاث سنين، وتوفي في شهر ربيعٍ الأول سنة تسع وسبعين ومائة، رضي الله عنه، فعاش أربعاً وثمانين سنة، وقال الواقدي: «مات وله تسعون سنة»[2]

كتابه الموطأ: من أشهر ما نُقل عن الإمام مالك كتابهُ الموطأ، ولقد لقي قبولاً بين المُحدثين ...

وَضع الإمام مالك "الموطأ" على نحو عشرة آلاف حديث، فلم يَزل يَنظر فيه كلَّ سنة ويُسقط منه حتى بقي على حجمه القائم، وقد استغرقت فترةُ إعداده أربعين سنةً، كما يقول الإمام مالك عن ذلك بنفسه، وحتى يستيقن الإمام من جودة كتابه قام بعرضه على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطأه عليه، فأسماه المُوطأ، وقد رزقه اللهُ –عزّ وجلّ– القبولَ الكبيرَ والانتشارَ الواسع، وعلى الرَّغم من تأليف العديد من الكتب المُشابهة للموطأ في نفس المدَّة، إلاّ أنها قد اختفت تماماً كأنّها ما كُتبت ولا ظهرت للوجود أصلاً، وتلك بركةُ الإخلاص[3]

قال مالك: «وكنّا نزدحم على درج ابن شهاب حتى يسقط بعضنا على بعض، قال وكانت عندي صناديق من كتب ذهبتْ، لو بقيت لكان أحل إلى من أهلي ومالي، وروى بعضهم عنه أنه قال: كتبت بيدي مائة ألف حديث»[4]

كان الإمام مالك– رحمه الله تعالى– شديد الحرص على جمع الأحاديث النّبوية والتي هي مصدر تشريع، وبيان لأحكام الدّين، وتفسير لكلام الله تعالى، ومع حرصه على ذلك كان شديد التثبّت في قبُول الرّواية، خشية أن يروي عمّن ليس أهلاً للرّواية، فينقل للأمّة أحاديث لم تصح نسبتها إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فاتّخذ من ذلك ضوابطاً وقواعداً كانت مطية لهُ في اقتناء أحاديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، إذ لم يكن علم الحديث آنذاك قد استقرّت قواعده، ورسي بنيانه، فحمله ورعهُ وشدّة خوفه وإدراكه لذلك أن وفقّهُ الله تعالى إلى منهج فريدٍ وطريقٍ سديد، فكان ممّا نُقل عنهُ من تلك الضّوابط والشُّروط هي نبراس نقل السّنّة لمن أتى بعدهُ، واقتفى أثرهُ في جمع الأحاديث وتنقيحها، وكانت بذلك منهجاً للمُحدّثين، وقواعد في ميزان القبُول والرّد، والتّصحيح والتّضعيف، ولقد اشتهر الإمام

مالك بنقد الرّجال نقد الفاهم الخبير، فقد أُثرت عنهُ كلمات في شُروط الرّجال الذين يستحقّون أن يروي عنهم تُعدّ بياناً لشرط الرّواة المقبُولة روايتَهم.

مكانتهُ العلمية وثناءُ العلماءِ عليهِ:

بلـغ الإمـام مالك منزلـة عظيمـة في العلم، جعلت العلمـاء يثنـون عليـه كثيراً وعلـى موطئـه، ويُشيدون بفضـله ومنزلته العلميـة، ولقد نـال من ذلك الثّنـاء حظّاً لم ينلـهُ كثير من العلمـاء قبلـه، وحسبه من تلك المكانـة والمنزلـة من قيل بأنّهُ المقصُود بقولـه صلّى الله عليـه وسلّم:(يوشك النّاس أن يضربوا أكباد الإبل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة)[5]

قال سُفيان بن عيينة :«نرى أنّ المُراد بهذا الحديث مالك بن أنس»[6]

قال القاضـي عياض: «هذا هو الصّحيح عن سفيان رواه عنـه الثّقات والأئمـة: ابن مهدي، ويحيـى بن معين، وعلـي بن المديني، والزّبير بن بكار، وإسـحاق بن أبـي إسرائيل، وذويب بن غمامـة السّـهمي وغيرهم (كلهم) سمع سفيان يقول فـي تفسير الحديث إذا حدثهم بـه: هو مالك أو أظنـه أو أحسبه أو أراه وكـانوا يرونـه، قـال ابـن مهدي: يعنـي سفيان بقولـه كانوا يرونه (التّابعين)»[7]

قال القاضـي أبو عبد الله التُّستري: «هو أخبـار عن غيره من نظرائـه أو ممّن هو فوقه، وأن منزلته كانت في نُفُوسهم هذه المنزلة لما شاهدوه من حالـه التي تشبه مـا أخبر بـه في الحديث»[8]

قـال سُفيان بـن عُينيـة: «مـا نحـن عند مالك، إنّمـا كنّـا نتّبـع آثـار مالك، وقـال: أنّ المدينة أو ما رأى المدينـة إلاّ ستخرب بعد مالك، قال: ومالك سيد أهل المدينـة، وقال مالك سيد المُسلمين، وقال: مالك إمام، وقال: مالك عالمُ أهل الحجاز» وقال: «كان مالك سراجاً، ومالك حجّـة فـي زمانـه، وقـال وقد بلغـه وفـاة مالك: مـا تـرك مثلـه أو مـا تـرك علـى الأرض مثله»[9]

قـال الشّـافعي: «إذا جـاءك الأثر عن مالـك فشدّ بـه يدك، وقـال: إذا جـاء الخبـر، فمالك النّجم، وقال: إذا ذكر العلماء فمالك النّجم، ولم يبلـغ أحد فـي العلم مبلـغ مالك لحفظـه وإتقانه وصيانته، ومن أراد الحديث الصّحيح فعليه بمالك، وقال: مالك بن أنس معلمي. وفـي روايـة أستاذي، ومـا أحد أمن علـيّ من مالك، وعنـه أخذنا العلم وإنّمـا أنـا غـلام من غلمـان مالك»

وقال: «جعلت مالكاً حجّة فيما بيني وبين الله، وقال محمد بن الحكم: كان الشّافعي دهره إذا سُئل عن الشيء يقول: هذا قول الأستاذ– يريد مالكاً– وذكر الأحكام والسُّنن.

فقال: العلم يدور على ثلاثة: مالك والليث وابن عيينة»

وقال: «مالك وسفيان قرينان ومالك النّجم الثاقب، وقال: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز[10]

ويروى لما عرف العلم بالحجاز قال الشّافعي: ذاكرت محمد بن الحسين يوماً فقال لي: صاحبنا أعلم، يعني أبا حنيفة، من صاحبكم، يعني مالكاً» فقلت له: الإنصاف تريد أم المُكابرة؟ قال الإنصاف»

قلت لهُ: «نشدتك بالله الذّي لا إله إلاّ هو من أعلم بكتاب الله وناسخه ومنسوخه؟ قال: «اللهم صاحبكم، قلت له: فمن أعلم بسنّة رسول الله صلّى الله عليه وسلم؟ قال: اللّهمّ صاحبكم.

قلت له: فمن أقوال أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلم؟ قال: اللّهمّ صاحبكم»[11]

قال أحمد بن حنبل: «مالك سيد من سادات أهل العلم، وهو إمام في الحديث والفقه، ومن مثل مالك مُتّبع لآثار من مضى؟ مع عقل وأدب، وقيل له الرّجل يجب أن يحفظ حديث رجل بعينه حديث من ترى يحفظ؟ قال حديث مالك، فإنّه حجة بينك وبين الله »[12]

وقال أيضاً: « مالك حافظ مُتثبّت من أثبت النّاس في الحديث»[13]

وقال أبو قدامة: « مالك أحفظ أهل زمانه، وقال يحيى بن سعيد القطان: ما في القوم أصح حديثاً من مالك»[14]

قال يحي بن معين: «مالك أثبت الناس، وقال كان مالك من حجج الله على خلقه»[15]

قال النسائي: « ما أحد عندي بعد التّابعين أنبل من مالك بن أنس ولا أحد آمن على الحديث منه»[16]

قال الذّهبي: «لم يكن بالمدينة عالم من بعد التّابعين يشبه مالكاً في العلم، والفقه، والجلالة، والحفظ، فقد كان بها بعد الصّحابة مثل سعيد بن المسيب، والفقهاء السّبعة– وذكر

أقواماً – فكان مالك هو المقدّم فيهم على الإطلاق، والذي تضرب إليه آباط الابل من الآفاق»[17]

لقد كان مالك رحمه الله تعالى من علماء الحديث، والجهابذة المُتقنين، فهو في الحفظ حُجّة، وفي الفهم ثبتُ، وفي الفقه، آية، فهو إمام دار الهجرة ومفتيها، وكان مُحدّثاً، يروي الأحاديث، ولا يروي إلاّ ما تأكّد عنده أنّه صحيحٌ، ورواته ثقات، وكان ذلك من مناقبه، وفرط ذكائه، وعُمق خشيته من الله في أن يروي ما لم يصح عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم...

وممّا أثر عن الإمام مالك رحمه الله تعالى أنّه كان لا يروي إلاّ عمّن كان ثقة مُتقناً للرّواية، ولا يأخذ عن كل أحدٍ، فكان متثبتاً في الرّواية، وقلّ ما يأخذ عن أحدٍ إلاّ بعد سبر، وطول معرفة بحال الرّاوي، مع السّؤال عنه، وعن مكانته العلميّة والفقهيّة، ويكون من أهل الرّواية، وإلاّ فلا، وبذلك كان شديداً في انتقاء الرّواة، حريصاً على معرفة أحوالهم، وأماكن إقامتهم، ودرجاتهم الحديثيّة في تحملهم للرّواية، وضبطهم لها، مع العلم، والفقه، والتّدين، وحُسن الخلق، والسّمت، والبُعد عن كلّ ما يشوب الرّاوي من خوارم المروءة، وشيم الرّجال، والتّعقل، والتّثبُّت، وهكذا كان حاله فيمن يأُخذ عنه، فكان من شروطه...

أوّلاً: عـــدم روايته إلاّ عـن ثقـةٍ عنـدهُ

ممّا أُثر على الإمام مالك أنّه لا يروي إلاّ عن الأثبات الثّقات عنده... قال بشر بن عمر: «سألت مالك بن أنس عن رجل، فقال: هل رأيته في كتبي، قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي»[18]

وقيل لسُفيان: أيما كان أحفظ سُمَي أو سالم أبو النّضْر؟ قال: قد روىَ مالك عنهما[19]

وقال ابن حجر العسقلاني: "لا أعلم مالكاً ترك إنساناً إلاّ إنساناً في حديثه شيء"[20]

وقال أيضاً: «عن حبيب الوَرّاق كاتب مالك، جعل لي الدّراوَرْديّ وابن أبي حازم، وابن كنانة ديناراً علىَ أن أسأل مالكاً عن ثلاثة رجال لم يروِ عنهم وكنتُ حديثَ عَهْدٍ بِعُرس، فقالوا: أتدخل عليه وعليك موردتان؟»[21] قال: «فدخلتُ عليه بعد الظهر، وليسَ عنده غير هؤلاء» قال: فقال لي: «يا حبيب ليس هذا وقتك، قلت: أجل، ولكن جعل لي قومٌ ديناراً علىَ أن أسألك عن ثلاثةٍ رجالٍ لم ترو عنهم وليس في البَيْت دَقِيق ولا سويق؛ قال: فأطرق ثم رفع رأسه، وقال: ما شاءَ الله لا قوة إلاّ بالله، وكان كثيراً ما يقولها، ثم قال: يا

حبيـب مـا أحـبَّ إلـيّ منفعتـك ولكنّـي أدركـت هـذا المسـجد وفيـه سـبعون شـيخاً ممّـن أدرك أصحاب النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وروىَ عن التابعين ولم يحمل العِلْمَ إلاّ عن أهله؛ قال: فأومأ القَوْمُ إليّ أن قد اكتفينا؛ قال: وقلتُ له في الموردتين، فتبسّم، وقال: ربما رأيتُ علىَ ربيعـة بـن أبـي عبـد الرحمَن مثلهمـا»[22] قـال ابـن حجـر: "إنّ مالكاً لـم يكـن يـروي إلاّ عـن ثقة"[23]

قال عبد العزيز بن عبد الله: «سئل مالك أسمع من عمرو بن دينار، فقال رأيته يحدّث والنّاس قيام يكتبون فكرهت أن أكتب حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلم وأنا قائم»[24]

ثانياً: التـزامُ الإمـامُ مالكٍ بذكـرِ الثّقات فـي روايـاتـه

لقد أُثرت عن الإمام مالك رحمه الله كلمات كاد يُردّدها لتلميذه في تعليمهم، وعدم أخذهم الرّواية عن كل من روى، فكانت هذه الكلمات بمثابة ضوابط، وقواعد ضبط الرّواية وتحمّلها إلى حين تأديتها... ومن ذلك قوله: «لا يُؤخذ العلم من أربعة ويُؤخذ ممّن سوى ذلك لا تأخذ من سفيه مُعلن بالسّفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخُذ من كذّاب يكذب في أحاديث النّاس أذا جُرّب ذلك عليه وان كان لا يُتّهم أن يكذب على رسول الله صلّى الله عليه و سلّم، ولا من صاحب هوى يدعو النّاس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة أذا كان لا يعرف ما يُحدّث – قال إبراهيم بن المنذر فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد الله اليساري مولى زيد بن اسلم، فقال: ما أدري ما هذا ولكن اشهد لسمعت مالك بن انس يقول لقد أدركت بهذا البلد يعني المدينة مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدّثون ما سمعت من واحد منهم حديثاً قط، قيل ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يُحدّثون»[25]

وممّا يؤيد قول مالك رحمه الله أنه لا يؤخذ عن الكذاب في أحاديث الناس وإن لم يكن يكذب في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ما رواه عبد الرّزّاق عن معمر عن موسى الجندي قال: « ردّ رسُول الله صلّى الله عليه وسلّم شهادة رجل في كذبة كذبها قال معمر: «لا أدرى أكذب على الله، أو على رسوله، أو كذب على أحد من الناس» وساق ابن عبد البر بسنده عن عائشة قالت: "كان رسول الله إذا اطلع على أحد من أهل بيته يكذب لم يزل مُعرضاً عنه حتى يحدث لله توبة»[26]

فهو لا يكتفي بالعدالة والضّبط، بل لابدّ للرّاوي أن يكون عندهُ ممّن يزن ما يُنقل إليه ويتعرّف حالهُ وحال من ينقُل عنهُ، ولذا كان يرفض أحاديث رجال كثيرين من أهل الصّلاح، ويعرف لهم فضلهم وتقواهم وصلاحهم وكان يقول : « أدركتُ بهذه البلدة أقواماً لو أُستسقى بهم القطر لسقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً ما حدّثتُ عن أحد منهم شيئاً لأنّهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزُّهد، وهذا الشّأن – يعني الحديث والفتيا– يحتاج إلى رجل معه تُقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غداً، فأمّا رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به ولا هو حُجّة ولا يُؤخذ عنهم»[27] ولهذا لم يرو الإمام مالك عن كثيرين من أهل التقوى والصّلاح، إذ لم يكونوا ضابطين ولذا كان يقول : «إنّ هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخُذُون دينكم لقد أدركتُ سبعين ممّن يقول قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عند هذه الأساطين وأشار إلى مسجد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فما أخذتُ عنهم شيئاً وإنّ أحدهم لو اؤتمن على بيت مال لكان أميناً إلاّ إنّهم لم يكونوا من أهل هذا الشّأن»[28]

قال ابن عيينة: « كان مالك لا يبلغ الحديث إلاّ صحيحاً، ولا يحدث إلاّ من ثقة»[29]

قال الشافعي: «كان مالك إذا شكّ في الحديث طرحه كله»[30]

قال ابن عيينة : « كان مالك لا يأخذ الحديث إلاّ من جيّده»[31]

من هنا كان الإمام مالك حريصاً على أن يكون الرّاوي الذي يروي عنه عدلاً، ليس من أهل الأهواء ضابطاً، فاهماً لما يروي لذا كان يتشدّد في فحص الرّجال على مُقتضى هذه الشّروط ومن ذلك رفضه رواية عُلماء بلد بأسرهم، فقيل لهُ لما لا تُحدّث عن أهل العراق؟ قال : «لأنّي رأيتُهم إذا جاءونا يأخُذُون الحديث من غير ثقة، فقُلتُ إنّهم كذلك في بلدهم»[32]

وقال ابن حبّان في الثّقات: « كان مالك أوّل من انتقى الرّجال من الفقهاء بالمدينة وأعرض عمّن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلاّ ما صحّ، ولا يُحدّث إلاّ عن ثقة، مع الفقه، والدّين، والفضل، والنُّسك، وبه تخرّج الشّافعي، وروى ابن خزيمة في صحيحه عن ابن عيينة قال: إنّما كنا نتبع أثار مالك وننظر إلى الشّيخ إن كتب عنه وإلاّ تركناه»[33]

وقال الشّافعي: "إذا جاء الحديث عن مالك فشدَّ به يدك"[34]

وقال أحمد ابن حنبل: "كل من روى عنه مالك فهو ثقة"؛ وقال أيضاً: "لا تبالِ أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما مدني"، وقال أحمد :« مالك من أثبت النّاس، ولا تبُالي أن لا تسأل عن رجُل روى عنه مالك ، ولا سيما مديني» وسئل أحمد عن مالك وابن عيُينة في الزهري ؟ قال : «مالك أثبت مع قلّة ما روى»[35]

وقال البُخاري: «مَا أَعْرِفُ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَجُلًا يَرْوِي عَنْهُ مَالِكٌ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُتْرَكَ حَدِيثُهُ غَيْرَ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ»[36]

وقال ابن معين: "لا تُريد أن تسأل عن رجال مالك، كل من حدث عنه ثقة إلاّ رجلاً أو رجلين" وقال أبو سعيد الأعرابي: "كان يحيى بن معين يوثق الرّجل لرواية مالك عنه، سُئل عن غير واحد فقال: ثقة روى عنه مالك"[37] وقال أبو حاتم الرّازي في داود بن الحُصين الأموي: "ليس بالقوي، ولولا أنّ مالكاً روى عنه لتُرك حديثهُ"[38]

وقال ابن حجر في بعض الرُّواة: "قد اعتمده مالك مع شدّة نقده"[39]

وقال النّسائي في مالك: "لا نعلمه روى عن إنسان ضعيف مشهور بضعف إلاّ عاصم بن عبيد الله فإنّه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو، وهو أصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نمر، وهو أصلح من عمرو بن عمر في الحديث، ولا نعلم مالكاً روى عن أحد يترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية البصري[40]

ولا نعلم في هذا الباب مثل مالك بن أنس رحمه الله"[41]

وقال ابن عدي – في الكامل – ونقله عنه ابن حجر في ترجمة أبي الزبير من كتاب: تهذيب التهذيب : "وكفى بأبي الزّبير صدقاً أن حدّث عنه مالك، فإن مالكاً لا يروي إلاّ عن ثقة"[42]

وقال ابن عدي أيضاً في عمرو بن أبي عمرو – واسمه ميسرة – مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب القرشي: "لا بأس به لأنّ مالكاً قد روى عنه ولا يروي مالك إلاّ عن صدوق ثقة.[43]

تنبيـــه: الشـيخ المـذكور ضـعفه ابـن معـين رغـم أنّـه مـن شـيوخ مالـك.

وقال القاضي إسماعيل: "إنّما يُعتبر بمالك في أهل بلده، فأما الغرباء فليس يُحتج به فيهم" قال ابن رجب: "وبنحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم أبي أمية وغيره من الغرباء"[44] قال ابن محرز في (معرفة الرّجال): "سمعت ابن نمير يقول:

«ما أحد قاسٍ قولـه فـي الرّجـال غير مالك بن أنس، والقول بتوثيق جميـع شيوخ مالك بـلا استثناء مذهب ضـعيف أو لا يخلـو من تسـاهل، والحق الذي يوافق مـا صـرّح بـه غير واحد من المحققين هو توثيق المدنيين من شيوخ مالك إلاّ إذا قام الدّليل على خلاف ذلك، بخـلاف غير المدنيين من شيوخه فلا تُعد رواية مالك عنهم كافية في توثيقهم، وقد قال الذهبي : "قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبا زرعه وسئل عن مُرسلات الثوري ومُرسلات شُعبة، فقال: »الثوري تسـاهل فـي الرجـال وشـعبة لا يُدلس ولا يُرسـل، قيل لـه: فمالك مُرسـلاته أثبت أم الأوزاعـي؟ قال: مالك لا يكادُ يُرسل إلاّ عن قوم ثقات، مالك مُتثبت في أهل بلده جداً؛ فإن تساهل فإنّما يتساهل في قوم غرباء لا يعرفهم"[45]

مَعِين: "كُـل مَـن روىَ عنـه مالـك بـن أنَـس فهـو ثقـة إلاّ عبـد الكـريم البَصْـريّ أبوأُميـة»[46] ومـن العلمـاء مـن لـم يستثن مـن شيوخ مالـك إلاّ رجـلاً واحداً أو رجلين؛ قـال عبّاس الدّوريّ عن يحيىَ بن مَعِين:« قد روىَ مالك عن عبد الكريم أبـي أمية وهو بصري ضَـعِيف» وقـال هـو أو غيـره عـن يحيـىَ بـن، وقـال الجوزجـاني: "داود بـن حُصـين لا يحمـد الناس حديثه، قد روى عنه مالك على انتقاده"[47]

وممّا أغرب به أبو عبد الله الحاكم على سائر النقاد وشذّ بـه عنهم دعواه أن مالكاً ممّن يجيز الرواية عن الضعفاء ، واستدل على ذلك بروايته عن عبد الكريم البصري[48]

ثالثاً: شـــدّته علـى أهـــل العـــراق

ممّا يُناسب أن يُذكر فـي هذا المقام قلـة شيوخ مالك من العراقيين؛ فكمـا كـان رحمـه الله مُتثبتـاً فـي انتقـاء الشـيوخ والمرويـات عامـة، كـان شـديداً – فـي الجملـة – علـى العراقيين ومروياتهم خاصـة، بل كان مُتردّداً في قبُول رواياتهم أو مُعرضـاً عنها؛ ولذلك قلّ شيوخ مالك من العراقيين.

قال الذّهبي: "وقال منصور بن سلمة الخُزاعي: كنت عند مالك، فقال لـه رجلٌ: يا أبا عبد الله أقمتُ على بابك سبعين يوماً حتى كتبت ستين حديثاً! فقال: ستون حديثاً! وجعل يستكثرُها؛ فقال الرّجل: ربما كتبنا بالكُوفة، أو بالعراق، في المجلس الواحد ستين حديثاً؛ فقال: وكيف بالعراق؟ دار الضرب، يضرب بالليل وينفق بالنهار"[49]

وقـال الـذهبي أيضـاً: «أبـو يوسـف أحمـد بـن محمـد الصـيدلاني سـمعت محمـد بـن الحسـن الشّـيباني يقـول: كنـت عنـد مالـك فنظـر إلـى أصـحابه فقـال: انظـروا أهـل المشـرق

فأنزلوهم بمنزلـة أهل الكتـاب إذا حدثوكم؛ فـلا تُصدّقوهم ولا تُكذبوهم؛ ثم التفت فرآنـي فكأنـه استحيى فقال: يا أبا عبد الله أكره أن تكون غيبـة، هكذا أدركتُ أصـحابنا يقولون، هذا القول من الإمام قاله لأنّه لم يكن له اعتناء بأحوال بعض القوم ولا خبر تراجمهم؛ وهذا هو الورع؛ ألا تراه لما خبر حال أيوب السّختياني العراقي كيف احتجّ بـه؛ وكذلك حُميد الطويل وغير واحد ممن روى عنهم؛ وأهل العراق كغيرهم فيهم الثقـة الحُجـة والصّـدوق والفقيـه والمُقرئ والعابد، وفيهم الضّعيف والمتروك والمُتهم»

وفـي الصّـحيحين شـيء كثيـر جـدّاً مـن روايـة العـراقيين رحمهـم الله، وفـيهم مـن التّابعين كمثل علقمة ومسروق وعبيدة والحسن، وابن سيرين والشعبي وإبراهيم ثم الحكم وقتادة ومنصور وأبي إسحاق وابن عون ثم مسعر وشعبة وسفيان والحمادين وخلائق أضعافهم رحم الله الجميع، وهذه الحكاية رواها الحاكم عن النّجاد عن هلال بن العلاء عن الصيدلاني»[50]

ولم ينفرد مالك بهذا الرّأي في العراقيين؛ بل قد سبقه إليه بعض شيوخه كالزهري وتبعه عليه بعض تلامذته كالشّافعي؛ قال السّيوطي: « وكان جماعة لا يقدّمون على حديث الحجاز شيئاً حتى قال مالك: إذا خرج الحديث عن الحجاز انقطع نخاعه؛ وقال الشّافعي: إذا لـم يوجـد للحـديث مـن الحجـاز أصـل ذهـب نخاعـه، حكـاه الأنصـاري فـي كتـاب "ذم الكلام"[51]

لما قدم حماد بن زيد المدينة لم يأته أحد من أصحاب مالك فراح حماد فشكى ذلك إليه، فقال: «أنا أمرتهم بذلك، فقال: ولم؟ يا أبا عبد الله؟ قال لأنكم يا أهل العراق تكتبون بالمدينة عمّن لا شهادة له عندنا، فيتوهم عليكم أنكم تفعلون هكذا في بلادكم»[52]

قال أبو مُصعب: قيل لمالك لم لا تُحدّث عن أهل العراق؟! قال: لأنّي رأيتهم إذا جاءونا يأخذون الحديث عن غير الثّقة، فقُلتُ إنّهم كذلك في بلادهم[53]

وعنه أيضاً: «كل حديث جاء من العراق وليس له أصل في الحجاز فلا تقبله وإن كان صحيحاً؛ ما أريد إلاّ نصيحتك» قال مسعر: «قلت لحبيب بن أبي ثابت: أيما أعلم بالسّنة أهل الحجاز أم أهل العراق؟ فقال: بل أهل الحجاز» وقال الزّهري: «إذا سمعتّ بالحديث العراقي فأورد به ثم أورد به»[54] وقال طاووس: «إذا حدثك العراقي مئة حديث فاطرح تسعة وتسعين»[55] وقال هشام بن عُروة: «إذا حدثك العراقي بألف حديث فألق تسعمئة وتسعين؛ وكن من الباقي في شك»، وقال الزّهري: «إنّ في حديث أهل الكوفة دغلاً

كثيراً»، وقال ابن المبارك: « حديث أهل المدينة أصح وإسنادهم أقرب»[56] وقال الخطيب: « أصح طرق السُّنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة، فإنّ التّدليس عنهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز[57] ولأهل اليمن روايات جيدة وطرق صحيحة إلاّ أنّها قليلة ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً؛ ولأهل البصرة من السُّنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم، والكوفيون مثلهم في الكثرة غير أنّ رواياتهم كثيرة الدّغل قليلة السّلامة من العلل؛ وحديث الشّاميين أكثره مراسيل ومقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنّه صالح، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ»[58] قال ابن تيمية: «اتفق أهل العلم بالحديث على أنّ أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم أهل البصرة ثم أهل الشّام»[59]

رابعاً: تثبّته في الاحتجاج بالحديث

لم يكن تثبُّت مالك مقصُوراً على انتقاء شيوخه، وإنّما كان ذلك دأبه في كل مسائل العلم، فهو كما قال فيه الحافظ ابن حجر في تقريب التّهذيب: "إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين"[60] ومن ذلك أنّ الإمام مالكاً كان أحياناً يتشدد – أو قُلْ: «يُبالغ في التّثبت– في قبُول الأحاديث الصّحيحة والعمل بها»[61]

وكان مالك رحمه الله يُدين باتباع الأحاديث الصّحيحة، إلاّ أنّه ربما توقف عن الأخذ بحديث ويقول: «ليس عليه العمل عندنا، يرى أنّ ذلك يدل على أنّ الحديث منسُوخ أو نحو ذلك؛ والإنصاف أنه لم يتحرر لمالك قاعدة في ذلك فوقعت له أشياء مُختلفة"[62] وكان الإمام مالك يقول: «أحب الأحاديث إلي ما اجتمع النّاسُ عليه، ولكنّه لا يعني بهذا أنّه لا يُحتجُّ إلاّ بما اجتمع النّاسُ عليه من الأحاديث، وإنّما المجمع عليه أقوى عنده في الاحتجاج به من غيره، قال المعلمي :"لا ريب أنّ المُجمع عليه أعلى من غيره مع قيام الحُجّة بغيره – إذا ثبت – عند مالك وغيره"[63]

ومع أنَّ مالكاً يشدِّد في قبول الرّواية، إلاّ أنّه كان يَقبل المُرسل من الأحاديث ما دام رجالُه ثقاتٍ، وفي "موطئه" كثيرٌ من المُرسلات، وهذا يدلُّ على أنَّه لم يلتزم الإسناد المتَّصل في أحاديثه كلِّها، وكان يكفيه أن يطمئنَّ إلى صحَّة الحديث من أهم مميِّزات الإمام مالك في منهجه العلميِّ توقيرُه الكبيرُ لحديث النَّبيِّ – صلّى الله عليه وسلّم– فقد كان إذا أراد التحديث توضأ وجلس على صدر فراشه، وسرَّح لحيته، وتمكَّن في الجلوس بوقار وهيبة، وتَطيَّب وأمر بإطلاق البَخور، ثم أخذ في التّحديث، وكان يكره أن يُحدِّث في الطريق وهو

قائمٌ أو مُستعجل، ويقولُ: أُحبُّ أن يُفهم ما أُحدِّث به عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، وكان إذا تحدَّث أحدٌ في مجلسه زجره ونهاه، وقال: قال الله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾[سورة الحجرات: من الآية:2] فمن رفع صوته عند حديث رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم.

قال صفوان بن عمر: «عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوماً فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً، قلّ ما تفقهون فيه»(64)

قال ابن عبد البر: «معلوم أنّ مالكاً كان من أشد الناس تركاً لشُذوذ العلم، وأشدّهم انتقاداً للرّجال، وأقلّهم تكلّفاً، و أتقنهم حفظاً، فلذلك صار إماماً»(65)

خامساً: صيانة الـرّاوي لحديثه حتّى يُؤديه

وهو ما يُعرف بالضّبط، وهو تيقظّ الرّاوي في أخذ الحديث وتعاهده بعد ذلك حتّى يُؤديه أداءً سليماً كما أخذه، ويكون هذا بحفظ الحديث في الذّاكرة، أو الكتاب، ومن فقد هذا الشّرط وكان بلا إتقان ولا معرفة لا يُنتفع به.

وكان الإمام مالكٍ رحمه الله سبّاقاً في استعمال هذا الشّرط في أخذه عن الشّيوخ، ومن هذا الباب ترك الأخذ عن عائشة بنت سعد بن أبي وقّاص، وإن كان حديثها في الكتب السّتة، وذلك كما جاء عنه عن بن وهب قال: حدثني مالك، قال: «دخلت على عائشة بنت سعد بن أبى وقاص فسألتها عن بعض الحديث، فلم أرض ان آخذ عنها شيئا لضعفها، قال مالك: وقد أدركت رجالاً كثيراً منهم من أدرك الصّحابة فلم اسألهم عن شيء، كأنه يضعف أمرهم، أخبرنا محمد بن عمر بن جعفر الخرقي قال أنا أحمد بن جعفر بن سلم الختلي قال: ثنا أحمد بن على الآبار قال: ثنا يونس بن عبد الأعلى قال: أنا بن وهب عن مالك بن أنس قال أدركت عائشة بنت سعد بن أبى وقاص فاستضعفتها»(66)

وفي رواية ابن كنانة عن مالك أنه قال: «سمعت مالكاً يقول: ربما جلس إلينا الشيخ فيتحدث كل نهاره ما نأخذ عنه حديثا واحدا وما بنا أنا نتهمه ولكنه ليس من أهل الحديث»(67)

وأيضاً ممّن ترك الإمام مالك الرّواية عنه(عمر مولى غفرة) قال السّاجي: «تركه مالك»(68)
وأيضاً :(عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر عن أبيه) قال الذّهبي: «ضعفه مالك»(69)

ســـادســاً: المعرفة بما يُحـدّث مع الفضـل والعبـادة

وهو ما يُعرف بالعدالة...وهي التّدين والتّمسُك بالأوامر وترك النّواهي مع التّقى، ومعرفة وفقه.

وذلك لما جاء عن مالكٍ رحمه الله تعالى، قال ابن وهب: نظر مالك إلى العطّاف بن خالد، فقال: «بلغني أنّكم تأخذون من هذا؟! فقلت: بلى، فقال: ما كنّا نأخذ الحديث إلاّ من الفُقهاء»[70]

وعن مطرف عن: مالك قال: «أدركت جماعة من أهل المدينة ما أخذتُ عنهم شيئاً من العلم، وأنهم ليؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافاً فمنهم من كان يكذب في حديث النّاس ولا يكذب في علمه، ومنهم من كان جاهلاً بما عنده، ومنهم من كان يزن برأي سوء، فتركتهم لذلك، وفي رواية ابن وهب عنه: «أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استسقى بهم القطر لسُقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً ما حدّثت عن أحد منهم شيئاً، لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن، يعني الحديث والفتيا يحتاج إلى رجل معه تقى، وورع، وصيانة، وإتقان، وعلم، وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه، وما يصل إليه غداً، فأمّا رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به، ولا هو حُجّة، ولا يؤخذ عنهم»[71]

وقال:« إن كنت لأرى الرّجل من أهل المدينة وعنده الحديث أحب أن آخذ عنه، فلا أراه موضعاً للأخذ فأتركه حتى يموت فيفوتني»[72]

وقال– مالك – :«رأيت أيوب السّختياني بمكة حجتين فما كتبت عنه، ورأيته في الثالثة قاعداً في فناء زمزم، فكان إذا ذُكر النّبي عنده يبكي حتى أرحمه، فلمّا رأيت ذلك كتبت عنه»[73]

قال بن عيينة : « ما رأيت أحداً أجود أخذاً للعلم من مالك وما كان أشد انتقاده للرّجال والعلماء»[74]

قال ابن المديني: «لا أعلم أحداً يقوم مقام مالك في ذلك» وقال أحمد بن صالح: « ما أعلم أحداً فيه شيء روى عن قوم ليس يترك منهم أحد»[75]

قال ابن وهب: «نظر مالك إلى العطاف بن خالد فقال بلغني أنكم تأخذون من هذا.

فقلت: بلى، فقال: ما كنا نأخذ الحديث إلاّ من الفقهاء» ولم يكن الإمام مالك يروي كل ما سمعه، أو يحدث به، بل كان لا يروي الحديث إلاّ بعد ورع وتحرّي وتثبّت: قال – مالك – :« عندي أحاديث لو ضرب رأسي بالسّوط ما أخرجتها أبداً»[76]

قال الزّرقاني: «وَذَكَرَ ابْنُ الْهَيَّابِ أَنَّ مَالِكًا رَوَى مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ جَمَعَ مِنْهَا الْمُوَطَّأَ عَشَرَةَ آلَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يَعْرِضُهَا عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَيَخْتَبِرُهَا بِالْآثَارِ وَالْأَخْبَارِ حَتَّى رَجَعَتْ إِلَى خَمْسِمِائَةٍ، وَقَالَ إِلْكِيَا الْهَرَّاسِيُّ: مُوَطَّأُ مَالِكٍ كَانَ تِسْعَةَ آلَافِ حَدِيثٍ ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يَنْتَقِي حَتَّى رَجَعَ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ. وَفِي " الْمَدَارِكِ " عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: أَلَّفَ مَالِكٌ الْمُوَطَّأَ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ آلَافِ حَدِيثٍ أَوْ أَكْثَرُ، وَمَاتَ وَهِيَ أَلْفُ حَدِيثٍ وَنَيِّفٌ، يُخَلِّصُهَا عَامًا عَامًا بِقَدْرِ مَا يَرَى أَنَّهُ أَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ وَأَمْثَلُ فِي الدِّينِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَبْهَرِيُّ: جُمْلَةُ مَا فِي الْمُوَطَّأِ مِنَ الْآثَارِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَلْفٌ وَسَبْعُمِائَةٍ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا، الْمُسْنَدُ مِنْهَا سِتُّمِائَةِ حَدِيثٍ، وَالْمُرْسَلُ مِائَتَانِ وَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا، وَالْمَوْقُوفُ سِتُّمِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ. وَمِنْ قَوْلِ التَّابِعِينَ مِائَتَانِ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ. وَقَالَ الْغَافِقِيُّ: " مُسْنَدُ الْمُوَطَّأِ " سِتُّمِائَةِ حَدِيثٍ وَسِتَّةٌ وَسِتُّونَ حَدِيثًا»[77]

قال القاضي أبو بكر بن العربي في "شرح الترمذي": « الموطّأ هو الأصل الأول واللّباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي»[78]

قال فيه الشّافعي: «ما كتاب أكثر صواباً، بعد كتاب الله، من كتاب مالك»، يعني الموطّأ.

وقال أيضاً: «ما في الأرض، بعد كتاب الله، أكثر صواباً من موطّأ مالك بن أنس، وقال: ما كتاب، بعد كتاب الله عزّ وجلّ، أنفع من موطّأ مالك بن أنس. وقال: ما رأيت كتاباً ألّفَ في العلم أكثر صواباً من موطّأ مالك، وقال ابن عبد البر: «الموطّأ لا مثيل له، ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله تعالى عزّ وجلّ، وقد أطلق عليه مُغَلْطاي وصف الصّحّة فقال: أول من صنّف في الصّحيح مالك»[79]

مسألـة: ممّا تجدر الإشارة إليه في هذا البحث أنّ مالكاً رحمه الله تعالى كان من الثّقات الأثبات، وكان حافظاً، وكان إماماً في الحديث، وكان أعلم النّاس بالرّواية عن رسول الله في زمانه، وأوّل من كتب كتاباً جمع فيه الأحاديث والرّوايات المتّصلة مبوبة على الأبواب الفقهيّة، ولم يسبقهُ أحدٌ قبل ذلك، فلماذا روى في موطئه بلاغات، ومراسيل، وانقطاعات، فكيف يكون ذلك؟! مع جلالة شأنه في هذا العلم، ورسُوخ قدمه؟

قد ذكر العلماء سبب ذلك، واعتـذروا للإمام مالك بحجج وبراهين من وذلك:

قال ابن عبد البر: «ممّا بلغه – أي مالك – عن الرّجال الثقات وما أرسله عن نفسه في موطئه ورفعه إلى النّبي صلّى الله عليه وسلم وذلك أحد وستون حديثاً»

– مثال على ذلك – «حديث أول من البلاغات مالك عن الثّقة عنده عن سليمان بن يسار وعن بسر بن سعيد أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم قال: "فيما سقت السّماء والعيون والبعل العشر وما سقي بالنضح نصف العشر"

وهذا الحديث يتصل من وجوه صحاح ثابتة عن النّبي صلّى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر وجابر ومعاذ» وقال أيضاً: «بلاغات مالك عن الثّقات وما أرسله عن نفسه أنّه بلغه أحد وستون حديثاً»[80]

«وجميع ما في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى الأندلسي من حديث النّبي صلّى الله عليه وسلم وما أضيف إليه أنه قاله صلى الله عليه وسلم أو كان موقوفاً فيه مرفوعاً في غيره ومثله لا يدرك بالرأي فذكر لصحته عنه صلى الله عليه وسلم حاشا حديثين لأيوب السختياني وحديث لطلحة بن عبد الملك»[81]

قال الحافظ ابن حجر: «إنّ كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمُرسل والمُنقطع وغيرهما لا على الشرط الذي تقدم التعريف به، قال والفرق بين ما فيه من المُنقطع وبين ما في البخاري أن الذي في الموطأ هو مسموعٌ لمالك كذلك غالباً وهو حجّة عنده، والذي في البخاري قد حذف إسناده عمداً لقصد التّخفيف، إن كان ذكره في موضع آخر موصولاً، أو لقصد التّنويع إن كان على غير شرطه، ليخرجه عن موضوع كتابه، وإنّما يذكر ما يذكر من ذلك تنبيهاً أو استشهاداً أو استئناساً أو تفسيراً لبعض آيات أو غير ذلك... فظهر بهذا أنّ الذي في البخاري لا يخرجه عن كونه جرّد فيه الصّحيح بخلاف الموطأ»[82]

وقال ابن عبد البر في كتابه التّمهيد: «وصلت كل مقطوع جاء متصلاً من غير رواية مالك وكل مرسل جاء مسنداً من غير طريقه رحمة الله عليه فيما بلغني علمه وصح بروايتي جمعه ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار الموطأ من الاشتهار والصّحة واعتمدت في ذلك على نقل الأئمة وما رواه ثقات هذه الأمّة، وذكرت من معاني الأثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عول على مثله الفقهاء أو لو الألباب، وجلبت من أقاويل

العلمـاء فـي تأويلهـا وناسـخها ومنسـوخها وأحكامهـا ومعانيهـا مـا يشـتفى بـه القـارئ الطالـب ويبصره وينبه العالم ويذكره، وأتيت من الشّواهد على المعاني والإسناد بما حضرني من الأثر ذكره وصحبني حفظه مما تعظم به فائدة الكتاب»[83]

قال ابن الصّلاح: « سَمعتُ حَمزةَ بنَ محمَّدٍ الكِنانِيّ الحافظُ يَقولُ: (كُلُّ شَيءٍ رواهُ مالكٌ في المُوطَّأ مُسنداً أو مُرسَلاً : فقد رُوِيَ عن رسولِ اللهِ صَلَّىَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن غيرِ جِهَتِهِ ؛ إلاَّ حديثينِ : أَحدُهُما : (إنّي لأَنسَى لأَسُنَّ)، والآخَرُ:(إذا أَنْشَأَتْ بَحرِيَّةً)[84]

قال المحدّث الدّهلوي: «أمّا على رأي غيره، فليس فيه مُرسل ولا مُنقطع إلاّ قد اتصل السّند به من طرق أخرى، فلا جرم كانت صحيحة من هذا الوجه، وقد صنف زمان مالك موطأة كثيرة في تخريج أحاديثه، ووصل منقطعة»[85]

وقال ابن عبد البر: «هذا يدل على أنّ بلاغات مالك لا يحيل فيها إلاّ على ثقة»[86]

وقال الزّرقاني: «(مالك أنّه بلغه) وبلاغه ليس من الضّعيف لأنه تُتُبع كله فوُجد مُسنداً من غير طريقه»[87]

وبهذا نعلم أنّ كل ما رواه الإمام مالك سواء المُنقطع وهو من سقط من إسناده راوٍ، أو المُرسل: وهو ما أرسله إلى التّابعي إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم، أو البلاغات: وهي ما قال فيها الإمام مالك بلغني، تُعتبر من الموصُولة عند مالك، وذلك لأنّ في عهد الإمام مالك وقبله لم تستقر قواعد علوم الحديث، وخاصّة علم الرّواية، بل يُعدّ الإمام مالك أوّل من جمع الرّوايات في كتاب مستقل عن غيرها من العلوم الأُخرى، كذلك تُعتبر شروط قبُول الرّواية التي اشترطها، والضّوابط التي سار عليها في تلقيه للتّحديث، تُعتبر كُلّها من اجتهاده، وهو أوّل من قعّدها، وبذلك تُعتبر من خصائصه وتُحسب لهُ لا عليه.

وبذلك يُعتذر للإمام مالك في روايته للمُنقطعات، والمراسيل، والبلاغات، بل تُعتبر من مناقبه لما أسلفنا من ذكر عدم رسو قواعد التّحديث، وضوابط الرّواية في عهده، وكذلك أنّ كل ما رواه منقطعاً، أو مُرسلاً، أو بلاغات، وجد لها المُحدّثون طرقاً تجعلها مُتّصلة، وذلك إمّا من رواية الموطأ نفسه، أو خارج الموطأ من كتب الحديث الأخرى، وجُعلتْ في حُكم المتّصل، وقد أوصلها الإمام ابن عبد البر في كتابه التّمهيد كما نقلنا ذلك في هذا البحث، وحكم عليها العُلماء بأنّها صحيحة ومتّصلة باستثناء ثلاثة أحاديث فقط، وبهذا يُعلم للإمام مالك رحمه الله رسوخ قدمه في الحديث، وتحرّيه، وشدّة ضبطه للرّواية...

نتـائـــج البحـــث

ويمكن تلخيص نتائج البحث في الآتــي:

1)– يُعدُّ الإمام مالكٌ – رحمه الله تعالى – من الثّقات الأثبات عند أئمّة الجـرح والتّعديل بـلا مُنازع، ومن الجهابذة الحفّاظ دون خلاف، وقد تواترت الأخبار عنه بذلك، وقد أصبح مضرباً للمثل في كتب الجرح والتّعديل وعلمٌ من أعلام الأمّة.

2)– يُعدُّ الإمام مالك– رحمه الله– أوّل من جمع الرّوايات المتصلة وغير المتّصلة إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم، في كتابٍ مستقلٍ، وكان قبل ذلك تُجمع الرّوايات مجموعة مع غيرها من العلوم الأُخرى كالفقه والتّفسير.

3)– يُعتبر الإمام مالك– رحمه الله– أوّل من وضع ضوابط وشُروط قبُول الرّواية، وكان قبل ذلك تُروى وتُنقل الرّوايات وتُؤخذ كلٌ حسب ثقته فيمن يروي عنه.

4)– يُعدّ كُلّ من أتى بعد الإمام مالك– رحمه الله– ممّن جمع الرّوايات كالصّحاح والمسانيد والسُّنن قد اقتفى أثر مالك في التأليف والتّحديث، وسار على تلك الضّوابط والشّروط التي وضعها مالك، وربما زادوا عليها تحرياً وضبطاً، ولكن كانت هي المحور الأساسي، والنّواة التي انطلقوا منها.

5)– شدّة تحري الإمام مالك في الأخذ عن الرّاوي، ومدى لزومه التّقوى، وأن يكون من أهل الفقه والعلم، وتركه في الأخذ عن بلدان بأسرهم –أحياناً– تورعاً، وقد يطرح كل الرّوايات عن شخص ربما لمُجرّد الشّك فيه، مع تثّبته فيمن يروي عنه، وبذلك صار إماماً.

6)– ما رواه الإمام مالك رحمه الله من الرّوايات المُنقطعة، والمُرسلة، والبلاغات، إنّما نقلها لثقته فيمن أخذها عنهم ولم يُسمهم، وذلك لعدم وجود قواعد قبل ذلك تُلزم الرّاوي بتسميته لمن روى عنه، وذلك لعدم نضوج قواعد التّحديث وضبط الرّوايات بما صار عليه علم الحديث بعد ذلك.

7)– كل ما رواه الإمام مالك – رحمه الله تعالى– من الرّوايات غير المُتصلة مثل البلاغات، والمراسيل، والمُنقطعات، وُجدت لها طرقٌ متّصلة بعضها من نفس طريق مالك، كما أوصلها ابن عبد البر في كتابه التّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وبعضها وُجدت لها طرق خارج طرق روايات مالك التي رواها في الموطأ كما في السُّنن، والمسانيد وغيرها.

هوامش البحث:

(1) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان،135/4.

(2) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، نفس المصدر،137/4.

(3) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب،13/1.

(4) ترتيب المدارك وتقريب المسالك،137/1.

(5) رواه الحـاكم فـي المسـتدرك وصـححه، وقـال: علـى شـرط مسـلم ولـم يخرجـه، ووافقـه الذهبي،168/1.

(6) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب،3/1.

(7) ترتيب المدارك وتقريب المسالك،71/1.

(8) ترتيب المدارك وتقريب المسالك:71/1.

(9) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، نفس المصدر:71/1.

(10) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، نفس المصدر:36/1.

(11) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، نفس المصدر:36/1.

(12) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، نفس المصدر:37/1.

(13) ترتيب المدارك وتقريب المسالك،37/1.

(14) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، نفس المصدر،37/1.

(15) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم،31/1.

(16) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، نفس المصدر:31/1.

(17) سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ) د/ن: دار الحديث- القاهرة، ط: 1427هـ-2006م،156/7.

(18) الجرح والتعديل،24/1.

(19) التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان،68/1.

(20) كتاب تهذيب التهذيب: للإمام الحافظ شيخ الإسلام،6/10.

(21) مثنى مورّدة، قال الشاعر: أقبل في حلة موردة ... كالبدر في حلة من الشفق. نفخ الطيب: 518/3.

(22) تهذيب الكمال في أسماء الرجال،112/27.

(23) تهذيب الكمال،111/27.

(24) ترتيب المدارك وتقريب المسالك،33/1.

(25) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،139/1.

(26) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد،68/1.
(27) ترتيب المدارك وتقريب المسالك،33/1.
(28) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم،16/1.
(29) ترتيب المدارك،43/1.
(30) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد،43/1.
(31) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،322/6.
(32) ترتيب المدارك،43/1.
(33) تهذيب التهذيب،8/10.
(34) تقدمة المعرفة لكتاب (الجرح والتعديل)،14/1.
(35) شرح علل الترمذي لابن رجب،165/1.
(36) علل الترمذي الكبير،271/1.
(37) إسعاف المبطأ برجال الموطأ،4/1.
(38) الجرح والتعديل،409/2.
(39) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،25/3.
(40) عبد الكريم البصري: قال احمد بن حنبل عبد الكريم أبو امية البصري وهو ابن ابى المخارق نزل مكة كان يعلم بها ليس هو بشيء شبه المتروك، نا عبد الرحمن قال قرئ على العباس ابن محمد الدوري عن يحيى بن معين انه قال عبد الكريم أبو امية بصري ضعيف الحديث، نا عبد الرحمن قال سألت ابى عن عبد الكريم ابى امية فقال ضعيف الحديث، نا عبد الرحمن قال سئل أبو زرعة عن عبد الكريم بن أبى أمية فقال هو لين، الجرح والتعديل،60/6.
(41) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني،287/1.
(42) تهذيب التهذيب،442/9.
(43) الكامل في ضعفاء الرجال،126/6.
(44) شرح علل الترمذي لابن رجب،128/1.
(45) شرح علل الترمذي لابن رجب،79/13.
(46) أحوال الرجال،115/1.
(47) شرح علل الترمذي: لابن رجب،382/1.
(48) سير أعلام النبلاء،114/8.
(49) سير أعلام النبلاء ،68/8- 69.
(50) سير أعلام النبلاء، نفس المصدر،69/10.
(51) تدريب الرّاوي،85/1.

(52) ترتيب المدارك،173/1.
(53) ترتيب المدارك، نفس المصدر،189/1.
(54) ترتيب المدارك، نفس المصدر،189/1.
(55) ترتيب المدارك، نفس المصدر،85/1.
(56) تدريب الراوي،89/1.
(57) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ) تح: د. محمود الطحان، د/ ن: مكتبة المعارف – الرياض،266/2.
(58) تدريب الراوي،90/1.
(59) الفتاوى الكبرى،316/20.
(60) 516/1.
(61) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة،23/1.
(62) الأم،177/7.
(63) الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة،21/1.
(64) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب،13/1.
(65) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد،65/1.
(66) الكفاية في علم الرواية،132/1.
(67) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد،68/1.
(68) تهذيب التهذيب،415/7.
(69) المغني في الضعفاء، شمس الدين الذهبي،321/1.
(70) ترتيب المدارك وتقريب المسالك،35/1.
(71) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، نفس المصدر،34/1.
(72) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، نفس المصدر،34/1.
(73) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، نفس المصدر،35/1.
(74) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب،101/21.
(75) ترتيب المدارك وتقريب المسالك،132/1.
(76) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، نفس المصدر،139/1.
(77) شرح الموطأ،61/4.
(78) التعليق الممجد على موطأ محمد (شرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن)،73/3.
(79) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس،57/1.

(80) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، 161/24.
(81) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، نفس المصدر،747/24.
(82) توجيه النظر إلى أصول الأثر،215/1.
(83) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد،9/1.
(84) وصل بلاغات الموطأ،7/1.
(85) مقالات وفوائد حديثية من مجلة المنار: المكتبة الالكترونية الشاملة،195/1.
(86) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد،429/24.
(87) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك،44/1.

المصـــادر والمراجـــع

1- القـــــــرآن الكـــــريم: برواية حفـص عـن عاصـم.
2- أحوال الرّجال: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبو إسحاق، سنة الوفاة 259هـ، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الناشر مؤسسة الرسالة، سنة النشر:1405، مكان النشر بيروت.
3- إسعاف المبطأ بفوائد الموطأ: عبد الرحمن ابن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر،1389هـ – 1969م.
4- الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ تحقيق: د. محمود الطحان.
5- الأم: محمد بن إدريس الشّافعي أبو عبد الله، سنة الولادة 150، سنة الوفاة 204، الناشر دار المعرفة، سنة النشر 1393هـ مكان النشر بيروت.
6- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم. الإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، وفاته. ربيع الآخر 463هـ، الناشر دار الكتب العلمية، مكان النشر بيروت.
7- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السّنة من الزلل والتّضليل والمجازفة: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المطبعة السلفية – ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت،1402هـ – 1982م.
8- تدريب الرّاوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى:911هـ) حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
9- ترتيب المدارك وتقريب المسالك: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ) تحقيق جزء1: ابن تاويت الطنجي، 1965 م جزء 2، 3، 4: عبد القادر الصحراوي، 1966م – 1970م جزء 5: محمد بن شريفة، جزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أعراب 1981–1983م، الناشر: مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.

10- تهذيب التّهذيب: للإمام الحافظ شيخ الإسلام، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفي سنة 528 هـ، الطبعة الأولى 1404هـ- 1984م، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

11- تهذيب الكمال: يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ – 1980م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

12- التعليق المُمجّد على موطأ محمد: (شرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن) محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: 1304هـ) تعليق وتحقيق: تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الرابعة، 1426هـ- 2005م.

13- التّلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. ت: 852هـ الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ. 1989م.

14- تقدمة المعرفة لكتاب: (الجرح والتعديل) الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (المتوفى:327هـ) مكتبة دار الكتب المصرية [الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند سنة 1271هـ 1952م دار إحياء التراث العربي بيروت.

15- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: 25/3. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:852هـ) الناشر: دار الكتب العلمية: الطبعة الأولى 1419هـ. 1989م.

16- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي. الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة الأولى، 1416هـ- 1995م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

17- التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن بكر الأشعري المالقي الأندلسي (المتوفى:741هـ) المحقق: د. محمود يوسف زايد، الناشر: دار الثقافة – الدوحة – قطر، الطبعة: الأولى، 1405هـ

18- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت:463هـ)، تح: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ط:1387هـ، د/ ن: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب

19-الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض،1403هـ تحقيق: د. محمود الطحان.

20- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الرابعة، 1405هـ.
21- الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: 799هـ) تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
22- سؤالات الحاكم النيسابوري للدّارقطني: علي بن عمر أبو الحسن الدّارقطني البغدادي، الناشر: مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى، 1404هـ- 1984م، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر.
23- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة التّاسعة:1413هـ 1993م.
24- شرح علل الترمذي لابن رجب: الإمام العالم الحافظ النّقّاد زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي) المحقق: د. نور الدين عتر، مع مقدمة تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد.
25- شرح الموطأ: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد الناشر: مكتبة الثقافة الدّينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م، عدد الأجزاء:4.
26- علل التّرمذي الكبير: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضّحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى:279هـ) رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1409هـ.
27- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ) المحقق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1992م.
28- الفتاوى الكُبرى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا- مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى 1408هـ - 1987م.
29- الكامل في ضعفاء الرّجال: للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. 277 - 365هـ الطبعة الأولى تحقيق الدكتور سهيل زكار، الطبعة الثالثة قرأها ودققها على المخطوطات يحيى مختار غزاوي خريج جامعة أم القرى الطبعة الثالثة، الجزء الأول دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

30- الكامل في ضعفاء الرّجال: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، سنة الـولادة 277هـ/ سـنة الوفـاة 365هـ، تحقيـق يحيـى مختـار غـزاوي، الناشـر دار الفكـر، سـنة النشـر 1409هـ - 1988، مكان النشر بيروت.

31- معرفة السّنن والآثار: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقـي (المتـوفى: 458هـ) المحقـق: عبـد المعطـي أمـين قلعجـي، الناشـرون: جامعـة الدراسـات الإسـلامية (كراتشـي - باكسـتان)، دار قتيبـة (دمشـق - بيـروت)، دار الـوعي (حلـب - دمشـق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) الطبعة: الأولى، 1412هـ -1991م، برقم:207.

32- المستدرك علـى الصّحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بـن الحكـم الضـبي الطهمـاني النيسـابوري المعـروف بـابن البيـع (المتـوفى: 405هـ) تحقيـق: مصـطفى عبـد القـادر عطـا. الناشـر: دار الكتـب العلميـة - بيـروت، الطبعـة: الأولـى، 1411 - 1990م، برقم:307.

33- لسـان العـرب: محمـد بـن مكـرم بـن علـى، أبـو الفضـل، جمـال الـدين ابـن منظـور الأنصـاري الرويفعى الأفريقي (المتوفى: 711هـ) الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414هـ.

34- وصل بلاغات الموطأ: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: المطبوعات الإسلامية - حلب.

35- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبـي بكـر ابـن خلكـان البرمكـي الإربلـي (المتـوفى:681هـ) المحقـق: إحسـان عبـاس الناشـر: دار صـادر- بيروت الطبعة: 1900م